

التحليل الاقتصادي لأداء القطاع المصرفي في دولة الكويت

لمياء مساعد على - إبراهيم يوسف إبراهيم - أحمد محمود أبو الروس -
قسم الاقتصاد الزراعي - كلية التكنولوجيا والتنمية - جامعة الزقازيق - مصر

ملخص البحث

يتكون البحث من جزئين رئيسيين يتمثلان في تطور أداء القطاع المصرفي بالكويت وتحليل هذا الأداء خلال الفترة من 1990 – 2015 وتمثل مشكلة البحث في قياس المتغيرات الرئيسية وعدم توازنها (النقدية) مع السلع والخدمات وتطور عناصر الاقتصاد الكويتي متمثلة في الإيرادات والمصروفات وحجم العجز أو الفائض النقدي من ناحية ، وتأثير المتغيرات الرئيسية وهي الممثلة في التضخم والبطالة وسعر الفائدة وغيرها وأثرها على المدخرات والاستثمار والمعروض النقدي ويهدف البحث إلى قياس تلك المتغيرات والعلاقات بينهما وأيضاً أثر ذلك على الأسعار والتضخم وعدم التوازن من خلال استخدام العلاقات الاقتصادية والمؤشرات الاحصائية المختلفة حيث أوضح البحث تطور أداء الاقتصاد الكويتي الممثلة في القطاع المصرفي حيث تطور حقوق المساهمين وقروض الحكومة والقطاع الخاص وال موجودات لدى البنوك والودائع والتي اتضحت منها ارتفاع كل منهم حيث زيادة الموجودات من نحو 146.0 مليار دولار في 2008 إلى 187 مليار دولار في 2014 وزيادة الودائع من نحو 90 مليار دولار إلى 127 مليار دولار خلال نفس الفترة وتبيّن ارتفاع كلاً من قروض القطاع الخاص، وحقوق المساهمين وتراجع قروض الحكومة من نحو 7.4 مليار دولار في 2008 إلى نحو 5.4 مليار دولار في 2014.

وأوضحت تراجع المؤشرات المالية خلال تلك الفترة للقروض والتسليفات بالنسبة للموجودات، وقروض القطاع الخاص بالنسبة للموجودات، وقروض القطاع الخاص بالنسبة لودائع القطاع الخاص بينما ارتفعت حقوق المساهمين من 11% إلى 14% أما بالنسبة للتسهيلات الائتمانية فقد بلغت نحو 29.50 مليار دينار عام 2014 وبزيادة قدرها 2.2 مليار دينار عن عام 2013.

وبالنسبة لتحليل أداء القطاع المصرفي تبيّن ارتفاع قيمة الأسهم المتداولة في البورصة من 2.6 مليار دولار في 1993 إلى نحو 40.3 مليار دولار في 2013، مع تراجع كلاً من أسعار الودائع، وسعر الفائدة على القروض، مع زيادة كل من صافي الائتمان النقدي من 20.8 مليار دولار في 1990 إلى نحو 51.4 مليار دولار 2015 وزيادة حجم المعروض النقدي من 35.4 مليار دولار في عام 1990 إلى نحو 113.3 مليار دولار في 2015، وزيادة قيمة المدخرات وارتفاع نسبة البطالة وزيادة معدل

التضخم وزيادة الاستثمار الأجنبي مما أدى إلى زيادة في كل من صافي الميزانية وزيادة في الانفاق العام والإيراد العام وتوصى الدراسة بالعمل على تقليل ذلك.

المقدمة:

أهم التحديات التي تواجه القطاع المصرفي ، والذى يعتبر أحد أهم دعائم الرؤى التنموية فى الكويت واستراتيجيتها لتنوع مصادر الدخل، تتمثل فى التركيب الهيكلى غير السليم الذى يعتمد كثيراً على القطاع العقاري والحكومى، إضافة إلى عدم كفاءة البنوك المركزية فى تنظيم النشاط资料 المالي والإشراف على المؤسسات المالية.

لطالما كان تنوع مصادر الدخل من أهم أولويات دول الكويت للحد من اعتمادها على الموارد الطبيعية - كالنفط والغاز الطبيعي - التي في طور النضوب . وتسعى هذه الدول إلى تطوير الأنشطة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقطاعات الهيدروكرابونية، أو تلك التي يمكن أن تكون لها فيها ميزة تنافسية . وكان للقطاع المالي دور هام في هذه الاستراتيجية للتنوع الاقتصادي . ويشكل القطاع المالي قطاعاً وسيطاً يساهم في جمع وتخصيص الموارد المالية بشكل فعال . كما أن هذا القطاع يساهم في التنمية الاقتصادية لدول مجلس التعاون من خلال ربحيته وقدرتها على خلق فرص عمل .

وعلى الرغم من أن قطاع الخدمات المالية يلعب بالفعل دوراً هاماً في إقتصادات دولة الكويت، إلا أن مسانته في الاقتصاد المحلي تتناقصت بنسبة كبيرة بين سنة وأخرى.

لم يطرأ أي تغير جذري على أوجه الخلل المزمنة التي تواجه الاقتصاد الكويتي، والتي تتمثل في الاعتماد المطلق على القطاع النفطي لتحريك الاقتصاد المحلي وتمويل ميزانية الدولة . وقد تواصل الارتفاع التصاعدي في مصروفات ميزانية الدولة، في مقابل تذبذب الإيرادات التي تعتمد على تقلبات أسعار النفط العالمية، إضافة إلى تواصل الاعتماد المطلق على العمالة الوافدة في سوق العمل المحلي . وقد تكون أهم ظاهرة لهذه المشاكل الهيكيلية بروز شبح أزمة الإسكان التي أصبحت حديث الساعة في الكويت وفي مقدمة الاهتمامات الشعبية . وعلى الرغم من أن هناك شبه إجماع محلي على هذه المشاكل وخطورتها، إلا أنه لا تبدو في الأفق بوادر برامج واضحة وجادة لمواجهة هذه الصعوبات في شكل جذري، سواء عن طريق خطوة إسكانية واضحة المعالم أو فرض ضرائب على الشركات أو إعادة هيكلة سوق العمل أو غيرها . وعلى الرغم من أن العجز في الميزانية العامة لم يصبح واقعاً بعد، إلا أن هذا السيناريو لم يعد بعيد المنال في حال لم يتم تدارك الأمر سريعاً، ولا توجد أي دلالات على أي تغير منهجي من هذه الناحية في المدى القريب.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في قياس المتغيرات الرئيسية وعدم توازنها (النقدية) مع السلع والخدمات وتطور عناصر الاقتصاد الكويتي متمثلة في الإيرادات والمصروفات وحجم العجز أو الفائض النقدي من ناحية ، وتأثير المتغيرات الرئيسية وهي الممثلة في التضخم والبطالة وسعر الفائدة وغيرها وأثرها على المدخرات والاستثمار والمعروض النقدي.

أهداف البحث:

- 1- تطور أداء القطاع المصرفي في الكويت.
- 2- التحليل الاقتصادي لأداء القطاع المصرفي في الكويت.

نتائج البحث:**1- تطور القطاع المصرفي**

يوضح الجدول رقم (1) الارتفاع الكبير في موجودات القطاع المصرفي الكويتي خلال فترة الدراسة 2008 – 2014 فقد زادت الموجودات من نحو 146 مليار دولار عام 2008 إلى نحو 187 مليار في 2014 وبزيادة قدرها 28.2%. حيث زادت الودائع من حوالي 90 مليار دولار إلى حوالي 127 مليار دولار أي بزيادة 41.1%. ويتبع من إجمالي القروض الممنوحة للقطاع الخاص فقد زادت من حوالي 94.7 مليار دولار إلى حوالي 113 مليار دولار أي بزيادة 19.3%. وارتفع فيه رأس مال المصارف الكويتية المحلية من حوالي 17.1 مليار دولار إلى حوالي 27 مليار دولار بزيادة 56.6%.

جدول رقم (1) تطور موجودات القطاع المصرفي الكويتي (مليار دولار أمريكي)

السنة	الموجودات	الودائع	قرض للحكومة	قرض للقطاع الخاص	حقوق المساهمين
2008	145.98	89.69	7.43	94.68	17.11
2009	139.91	96.32	7.98	93.76	17.02
2010	144.0	100.99	6.73	95.80	20.66
2011	159.58	102.72	6.96	102.19	22.68
2012	170.26	115.41	7.03	104.83	22.75
2013	182.60	129.10	5.32	110.14	24.80
2014	187.18	127.40	5.41	113.35	26.79

المصدر: بنك الكويت المركزي، 2014.

يظهر الجدول التالي رقم (2) التطور الكبير لمؤشرات السيولة والرسملة في القطاع المصرفي الكويتي.
وبالنسبة للسيولة انخفضت نسبة القروض من القطاع الخاص إلى الموجودات من 64.9% عام 2008 إلى 60.6% عام 2014 وانخفضت نسبة القروض للقطاع الخاص إلى ودائع القطاع الخاص من 119.8% إلى نحو 89% خلال تلك الفترة.

جدول رقم (2): تطور المؤشرات المالية الأساسية للمصارف الكويتية المحلية (%)

السنة	1- القروض والتسليفات ÷ الموجودات	2- القروض للقطاع الخاص ÷ الموجودات	3- القروض للقطاع الخاص ÷ ودائع القطاع الخاص	4- الرسملة (حقوق المواهدين) ÷ الموجودات	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008					
63.45	63.39	65.13	68.32	71.15	71.78	69.95					
60.56	60.47	61.57	64.04	66.53	67.01	64.86					
88.97	99.29	102.46	105.62	113.12	112.02	119.82					
14.13	12.91	13.36	14.21	14.35	1.16	11.72					

المصدر: بنك الكويت المركزي، 2014.

ويرجع خفض هذين المؤشرتين إلى سعي المصارف الكويتية إلى خفض معدلات الاقراض لديها لخفض مخاطر السيولة.
كما يظهر الجدول تطور معدل الرسملة من 11.7% عام 2008 إلى 14.3% عام 2014.

توزيع التسهيلات الإنتمانية على قطاعات الاقتصاد الكويتي:

يوضح الجدول رقم (3) إجمالي التسهيلات الإنتمانية المقدمة إلى مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية وبلغت خلال السنة 2013/2014 حوالي 29.52 مليار دينار (102.4 مليار دولار) مقارنة بحوالي 27.32 مليار دينار في 2012 وبنسبة 2.2 مليار دينار أدت إلى ارتفاع أرصدة التسهيلات لكل من قطاع التسهيلات الشخصية بنسبة 12.4% وقطاع الصناعة بنسبة 1.6% وقطاع التجارة بنسبة 14.8% وقطاع العقارات بنسبة 6.3% وقطاعي الانشاء بنسبة 5% وقطاع النفط والغاز بنسبة 71.1% وتراجعت أرصدة التسهيلات الإنتمانية المقدمة إلى قطاع المؤسسات المالية غير المصارف بنسبة 18.4% وارتفاع الرصيد الإجمالي للموجودات الأجنبية للمصارف المحلية بنسبة 9% ليصل إلى حوالي 10.96 مليار دينار في عام

2013 – 2014 مقابل 10.06 مليار دينار في نهاية عام 2012/2013 ويرجع هذا الارتفاع نتيجة للزيادة في أرصدة كل من ودائع المصارف المحلية لدى المصارف الأجنبية بنسبة 12.7% والاستثمارات الأجنبية للمصارف المحلية بنسبة 4.7% والموجودات الأجنبية الأخرى بنسبة 8.1% ورصيد التسهيلات الائتمانية المقدمة لغير المقيمين بنسبة 2.6%.

وفي المقابل ارتفعت أرصدة المطلوبات الأجنبية على المصارف المحلية بنسبة 19.4% لتصل إلى نحو 3.88 مليار دينار في عام 2013/2014 مقابل نحو 3.25 مليار دينار في عام 2012/2013 وقد جاء ذلك نتيجة ارتفاع أرصدة الودائع من

جدول رقم (3): توزيع التسهيلات الائتمانية للقطاعات الاقتصادية

%	القطاع
26.38	العقارات
37.80	التسهيلات الشخصية
6.59	الصناعة
9.13	التجارة
6.65	المؤسسات المالية غير البنوك
6.72	الإنشاءات
6.18	أخرى
0.53	النفط الخام والغاز

المصدر: جمعت وحسبت من: بنك الكويت المركزي، 2014

المصارف بنسبة 26.5% وارتفاع أرصدة الودائع الأخرى من غير المقيمين بنسبة 4.3% وارتفاع أرصدة مطلوبات أجنبية أخرى بنسبة 22.6%.

2- التحليل الاقتصادي لأداء القطاع المصرفي في الكويت

يعد توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل وتنفيذ البرامج الاستثمارية أحد أهم معوقات عمليات التنمية الاقتصادية في الدول النامية ، وتعد أسواق الأوراق المالية أحد أهم آليات توفير هذه الأموال ، فهي تمثل حلقة وصل بين قطاعات الفائض وقطاعات العجز والتي تفتقر إلى السيولة لتمويل الاستثمار.

وعلى الرغم من أن الأوراق المالية حديثة العهد بالنسبة إلى الأسواق المالية الأخرى إلا أنها تطورت في الآونة الأخيرة تطوراً كبيراً، سواء من حيث التنظيم أو

الإمكانيات والتسهيلات المتاحة للعاملين فيها، لدرجة جعلتها تحظى باهتمام بالغ في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك لضخامة الاستثمارات المالية التي تتعامل فيها. وتعتبر سوق الأوراق المالية أحد عناصر السوق المالية في أي دولة والعمود الفقري لسوق رأس المال.

وينصرف القطاع المالي عادة إلى الوحدات التي تؤدي دور الوساطة المالية بين مدخري الأموال. ومستثمريها بما يؤثر في النشاط الحقيقي في الاقتصاد.

ومن المعروف أن الأسهم والسندات من أهم أدوات سوق الأوراق المالية، ويلاحظ أن سعر الفائدة تؤثر بطريقة مباشرة عليهم، لأن سعر الفائدة على المدخلات أحد محددات الدخان المحلي، كما أن سعر الفائدة على القروض أحد محددات الاستثمار، سواء كان الاستثمار مباشر أو غير مباشر في الأسهم والسندات أي في أسواق الأوراق المالية⁽¹⁾.

وعليه سيتمتناول النقاط الآتية:

- تحليل تدفقات الأسهم والسندات في بورصة الأوراق المالية الكويتية.
- التحليل الاقتصادي لأثر سعر الفائدة المصرفية على الاستثمار والدخان في الكويت.
- تحليل أثر أدوات القطاع المصرف في الاقتصاد في الكويت خلال الفترة (1990-2015).

1- تحليل تدفقات الأسهم والسندات في بورصة الأوراق المالية الكويتية.

تعتبر الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة في الأسهم والسندات من أهم أدوات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية.

يوضح الجدول رقم (4) انعكاس الأزمات المالية على الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة في الأسهم والسندات: حيث تبين منه تأثير قيمة الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة (الأسهم) بالأزمات المالية كالتالي :

أولاً: الأسهم المتداولة في البورصة:

أ- قيمة الأسهم المتداولة في البورصة:

يلاحظ أن الأسهم قد مرت بعدة مظاهر خلال هذه الفترة، متاثراً بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية كالتالي:

الظاهرة الأولى في عام 1998: تراجعت قيمة الأسهم من 33 مليار دولار في عام 1997 إلى 9.3 مليار دولار في عام 1998 متاثراً ببداية أزمة مالية للنمور الآسيوية عام 1997.

الظاهرة الثانية في عام 2001: تراجعت قيمة الأسهم من 9.3 مليار دولار في عام 1998 إلى 1.2 مليار دولار في عام 2001 متاثراً بأحداث 11 سبتمبر عام 2001.

⁽¹⁾ Key Finding , Competition and Financial Markets, Organization for economic Co-operation and Development (OECD), P.7. <http://www.oecd.org/daf/competition/43067294.pdf>.

جدول رقم (4): تطوير تكفي الاستثمار الأجنبي غير المباشر (الأسماء) في البورصة الكويتية خلال (1990-2015)

العام المالي	النوع	النسبة المئوية (%) من إجمالي التمويل	مقدار التمويل (الملايين)	النسبة المئوية (%) من إجمالي التمويل	مقدار التمويل (الملايين)	النسبة المئوية (%) من إجمالي التمويل	مقدار التمويل (الملايين)	النسبة المئوية (%) من إجمالي التمويل	مقدار التمويل (الملايين)	النسبة المئوية (%) من إجمالي التمويل	مقدار التمويل (الملايين)	النسبة المئوية (%) من إجمالي التمويل
33.6	8.0	24.6	10.8	2.6	43.9	10.5	83.5	21.2	20.0	8.0	7.1	34.0
31.0	7.7	19.3	7.7	1.9	40.1	10.0	91.4	22.7	22.3	7.6	5.7	8.4
31.6	8.6	47.6	22.7	6.2	47.7	13.0	90.9	24.7	24.1	8.4	6.5	4.9
35.6	11.2	94.0	56.5	17.8	60.1	18.9	77.7	24.5	23.9	8.8	6.0	0.6
32.6	9.9	111.0	108.0	33.0	97.7	29.7	92.7	25.1	26.6	8.8	5.9	2.5
22.1	5.7	40.7	35.7	9.3	87.8	22.8	95.6	24.8	27.7	8.9	6.3	3.7
29.4	8.9			0.0	66.5	20.0	83.7	25.2	27.8	8.6	5.8	1.8
44.9	17.0			0.0	51.6	19.5	70.6	26.6	26.6	8.9	5.9	4.7
38.3	13.4	5.1	3.3	1.2	64.9	22.6	86.1	30.0	28.4	7.9	4.5	0.7
32.3	12.3	7.1	5.8	2.2	82.5	31.5	83.2	31.7	31.2	6.5	3.2	3
37.1	17.8	9.2	11.7	5.6	127.0	61.0	72.9	34.9	36.7	5.4	2.4	17.3
43.8	26.0	66.5	81.5	48.5	122.0	82.9	66.7	39.7	38.7	5.6	2.7	10.8
54.2	43.8	89.1	114.0	92.4	128.0	103.0	55.5	44.8	44.7	7.5	3.5	10.1
53.2	54.0	53.4	56.3	57.2	105.0	107.0	54.0	54.9	60.8	8.6	4.9	7.5
49.3	56.6			0.0			58.2	66.7	90.0	8.5	5.4	6.0
54.2	79.8			0.0			55.4	91.7	97.6	7.6	4.8	2.5
36.8	39.0			0.0			81.7	86.5	95.9	6.2	2.8	7.1
48.0	55.4			0.0			77.5	89.4	86.9	4.9	2.3	2.4
60.2	92.8			13.9	21.4		65.3	100.5	91.5	5.2	2.3	9.6
59.8	104.1			12.5	21.8		60.6	105.5	89.4	5.0	2.2	6.6
56.1	97.7			23.2	40.3		65.6	114.3	94.6	4.6	2.0	1.1
53.4	86.8						72.6	118.1	99.4	4.3	2.0	0.5
38.5	43.9						99.3	113.3	99.3	4.3	2.0	1.8
40.2	35.1						85.5	53.2	51.4	7.1	4.6	5.3
7.1	0.8						54.0	20.6	20.0	4.3	2.0	7.1
60.2	104.1						192.2	118.1	99.4	8.9	7.7	34.0
												174.2

المصدر: جمع وتحسب من بيانات البنك الدولي، معلومات مالية.

الظاهرة الثالثة في عام 2011: تراجعت قيمة الأسهم من 57.233 مليار دولار في عام 2006 إلى 9.3 مليار دولار في عام 2011 متأثراً بأحداث الربيع العربي في عام 2011.

بـ- معدل دوران الأسهم المتداولة في البورصة:

يلاحظ أن معدل دوران الأسهم قد مر بعدة مظاهر خلال هذه الفترة، متأثراً بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية كالتالي:

الظاهرة الأولى في عام 1998: تراجع معدل دوران الأسهم من 111% في عام 1997 إلى 40.7% في عام 1998 متأثراً ببداية أزمة المالية للنمور الآسيوية عام 1997.

الظاهرة الثانية في عام 2001: تراجع معدل دوران الأسهم من 40.7% في عام 1998 إلى 5.1% في عام 2001 متأثراً بأحداث الحادي عشر سبتمبر عام 2001.

ثانياً: الشركات المدرجة في البورصة:

أـ- القيمة السوقية للشركات المدرجة في البورصة:

يلاحظ أن متوسط قيمة الشركات قد مر بعدة مظاهر خلال هذه الفترة، متأثراً بالأحداث الأساسية والاقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية حيث تراجعت قيمة الشركات من 29.7 مليار عام 1997 إلى 22.8 مليار عام 1998، متأثرة بالأزمة للنمور الآسيوية عام 1998.

بـ- نسبة القيمة السوقية للشركات المدرجة في البورصة إلى إجمالي الناتج المحلي الكويتي:

يلاحظ أن متوسط قيمة الشركات إلى إجمالي الناتج المحلي قد مر بعدة مظاهر خلال هذه الفترة، متأثراً بالأحداث الأساسية والاقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية كالتالي: حيث تراجعت قيمة الشركات إلى إجمالي الناتج المحلي من 97.7% عام 1997 إلى 87.8% في عام 1998، متأثرة بالأزمة للنمور في عام 1998.

ثالثاً: سعر الفائدة على الودائع في الكويت:

- يتضح أن متوسط سعر الفائدة على الودائع خلال الفترة بلغ 4.6%， بحد أدنى 2% عام 2012 وبحد أقصى 7.7% عام 1990 بسبب الغزو العراقي للكويت عام 1990.

- يلاحظ أن سعر الفائدة على الودائع قد مر بعدة مظاهر خلال هذه الفترة، متأثراً بالأحداث الأساسية والاقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية كالتالي:

الظاهرة الأولى في عام 1999: تراجع سعر الفائدة على الودائع من 6.3% في عام 1998 إلى 5.8% في عام 1999 متأثراً بالأزمة المالية للنمور الآسيوية عام 1998.

الظاهرة الثانية في عام 2009: انخفض سعر الفائدة على الودائع من 4.8% في عام 2008 إلى 2.8% في عام 2009 متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008.

رابعاً: سعر الفائدة على القروض في الكويت:

- يتضح أن متوسط سعر الفائدة على القروض خلال الفترة بلغ 7.1%， بحد أدنى 4.3% خلال (2014-2015) وبحد أقصى 8.9% في عام 1998.
- يلاحظ أن سعر الفائدة على القروض قد مر بعدة مظاهر خلال هذه الفترة، متاثراً بالأحداث الأساسية والاقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية كالتالي:

الظاهرة الأولى في عام 1998: ارتفع سعر الفائدة على القروض من 8.8% في عام 1997 إلى 8.9% في عام 1998 متاثراً الأزمة المالية للنمور الآسيوية عام 1998.

الظاهرة الثانية في عام 2001: تراجع سعر الفائدة على القروض من 8.9% في عام 2000 إلى 7.9% في عام 2001 متاثراً بأحداث الحادي عشر من سبتمبر في عام 2001.

الظاهرة الثالثة في عام 2008: تراجع سعر الفائدة على القروض من 8.5% في عام 2007 إلى 7.6% في عام 2008 متاثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008.

خامساً: حجم المعروض النقدي في الكويت:

يلاحظ أن المعروض النقدي قد تأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية كالتالي:

أ- الظاهرة الأولى في عام 1991: تراجع المعروض النقدي من 35.4 مليار دولار في عام 1990 إلى 21.2 مليار دولار في عام 1991 بسبب غزو العراق للكويت عام 1990.

ب- الظاهرة الثانية في عام 1998: تراجع المعروض النقدي من 25.1 مليار دولار في عام 1997 إلى 24.8 مليار دولار في عام 1998 متاثراً الأزمة المالية للنمور الآسيوية عام 1998.

2- التحليل الاقتصادي لأثر سعر الفائدة المصرفية على الاستثمار والادخار المحلي في الكويت:

يساهم الادخار المحلي في تنشيط حركة سوق الأوراق المالية من خلال ما يقوم به من تمويل برامج التنمية في الدول النامية، بدلاً من الاقتراض الخارجي ومشاكله الاقتصادية والاجتماعية، وبين الجدول رقم (5) أثر بعض أدوات السياسة النقدية كسعر الفائدة على الودائع وبعض أدوات السياسة المالية كالضرائب على الدخل، وبعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى كمعدل البطالة والتضخم، على الاستثمار والادخار المحلي والعلاقة بين هذه المتغيرات وبين الادخار المحلي.⁽¹⁾

⁽¹⁾ يسرى بسطا دراسة تحليلية لسوق الأوراق المالية في مصر، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1997، ص 217.

جدول رقم (٥) : تطور ندفي الاستعمار الإنجليزي على البشر (إنسنه) في الورقة الكورية خلال ١٩٩٠ - ٢٠١٥

المصدر : جمع وحش : يليل بله : الأول سولك مهنه.

ويتضح من تحليل بيانات الجدول (5) ، الآتي:

أولاًً: تأثر حجم الادخار المحلي بالأحداث السياسية:

تراوح متوسط حجم الادخار المحلي 34.9 مليار دولار، وبلغ حده الدنيا – 7.4 مليار دولار في عام 1991، وحده الأقصى 106.7 مليار دولار في عام 2012، كما تأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية، كالتالي:

الظاهرة الأولى في عام 1991: تراجع حجم الادخار المحلي من 0.8 مليار دولار في عام 1990 إلى 7.4 مليار دولار في عام 1998 متاثرة بالغزو العراقي للكويت عام 1990.

الظاهرة الثانية في عام 2001: تراجع حجم الادخار المحلي من 8.2 مليار دولار عام 1997 إلى 2.9 مليار دولار في عام 1998 متاثراً الأزمة المالية للنمور الآسيوية عام 1998.

الظاهرة الثالثة في عام 2001: تراجع حجم الادخار المحلي من 14 مليار دولار في عام 2000 إلى 10.5 مليار دولار في عام 2001 متاثراً بأحداث الحادي عشر من سبتمبر في عام 2001.

الظاهرة الرابعة في عام 2009: تراجع حجم الادخار المحلي من 86.2 مليار دولار عام 2008 إلى 50.39 مليار دولار في عام 2009 متاثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008.

ثانياً : تأثر الادخار المحلي بالعوامل الاقتصادية الأخرى:

أ- سعر الفائدة على الودائع : المفروض تكون العلاقة طردية مع الادخار:

ولكن قد يحدث العكس في بعض السنوات بسبب الأزمات المالية الإقليمية والعالمية، فعلى سبيل المثال عندما ارتفع سعر الفائدة على الودائع من 5.9% في عام 1997 إلى 6.3% في عام 1998 تراجع حجم الادخار المحلي من 8.2 مليار دولار في عام 1997 إلى 2.9 مليار دولار في عام 1998، بسبب الأزمة المالية للنمور الآسيوية في عام 1998.

ب- معدل الضرائب على الدخل : المفروض العلاقة تكون عكسيه :

عندما ارتفع معدل الضرائب على الدخل من 18.5% في عام 1997 إلى 23.6% في عام 1998، تراجع حجم الادخار المحلي من 8.2 مليار دولار في عام 1997 إلى 2.9 مليار دولار في عام 1998.

جـ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي : المفروض تكون العلاقة طردية:

- فعندما تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 18 ألف دولار في عام 1997 إلى 15 ألف عام 1998 تراجع حجم الادخار المحلي من 8.2 مليار دولار

- عام 1997 إلى 2.9 مليار دولار في عام 1998 بسبب أزمة المالية للنمور الآسيوية في عام 1998.
- فعدما تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 20 ألف دولار في عام 2000 إلى 18 ألف دولار عام 2001 تراجع حجم الادخار المحلي من 14 مليار دولار عام 2000 إلى 10.5 مليار دولار عام 2001.
 - فعدما تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 54 ألف دولار في عام 2008 إلى 37 ألف دولار عام 2009 تراجع حجم الادخار من 86.2 مليار دولار عام 2008 إلى 50.9 دولار عام 2009 متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008.
- د- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي :** المفروض تكون العلاقة طردية:
- عندما تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي من 7.3% في عام 1997 إلى 7.4% في عام 1998 تراجع حجم الادخار المحلي من 37 مليار دولار عام 1997 إلى 28.8 مليار دولار في عام 1998 بسبب أزمة المالية للنمور الآسيوية في عام 1998.
 - عندما تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 8.9% في عام 2000 إلى 0.5% في عام 2001 تراجع حجم الادخار المحلي من 33.7 مليار دولار عام 2000 إلى 29.9 مليار دولار عام 2001.
 - فعدما تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 3.3% إلى (-2.5%) في عام 2009 تراجع حجم الادخار من 88.9 مليار دولار عام 2008 إلى 67.5 دولار عام 2009 متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008.
- هـ الاستثمار الأجنبي المباشر :** المفروض تكون العلاقة طردية:
- عندما تراجع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر من 5.1 مليار دولار في عام 1997 إلى 2.2 مليار دولار في عام 1998 تراجع حجم الادخار المحلي من 37 مليار دولار عام 1997 إلى 28.8 مليار دولار في عام 1998 بسبب أزمة المالية للنمور الآسيوية في عام 1998.
 - عندما تراجع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر 3.8 مليار دولار في عام 2000 إلى 0.6 مليار دولار عام 2001 تراجع حجم الادخار المحلي من 33.7 مليار دولار عام 2000 إلى 29.9 مليار دولار عام 2001.
 - فعدما تراجع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر 7.6 مليار دولار في عام 2008 إلى 0.1 مليار دولار في عام 2009، تراجع حجم الادخار من 88.9 مليار دولار عام 2008 إلى 67.5 دولار عام 2009 متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام 2008.
- ـ 3- تحليل أثر أدوات القطاع المصرفي على الاقتصاد في الكويت خلال (1990 - 2015)؛ ويبين ذلك الجدول رقم (6).**

جدول رقم (٦) : تحليل تطور أدوات القطاع المصرفي في الكويت خلال (٢٠١٥-١٩٩٠)

امتحان : اخراج دیناریون : پادشاهی ایونی در عصر ماقبل

ويتضح من تحليل بيانات الجدول: وجود تحسن في أدوات القطاع المصرفي الكويتي، كما يلي:
أ- بالنسبة للمودعين:

فقد ارتفع عددهم من 109.9 في عام 2004 إلى 121.01 في عام 2015، مما يؤكد على زيادة الثقة في القطاع المصرفي الكويتي.
ب- بالنسبة للمقرضين:

فقد ارتفع عددهم من 189.7 في عام 2004 إلى 208.3 في عام 2015، مما يؤكد على زيادة الثقة في القطاع المصرفي الكويتي.

جـ بالنسبة لفروع البنوك التجارية:

فقد ارتفع عددها من 13 فرعاً في عام 2004 إلى 14.8 فرعاً في عام 2015، مما يؤكد على زيادة الثقة في القطاع المصرفي الكويتي.

دـ بالنسبة لرأس مال البنك وأصوله:

فقد ظل شبه ثابت فقد بلغ 11.5% في عام 2004 ثم تراجع قليلاً إلى 11.4 فرعاً في عام 2015، مما يدل على استقرار القطاع المصرفي الكويتي.

هـ بالنسبة لعدد ماكينات الصرف الآلي:

فقد ارتفع عددها من 30.7 ماكينة لكل (100 ألف) من السكان في عام 2004 إلى 56.5 لكل (100 ألف) من السكان في عام 2015، مما يؤكد على تحسن أداء الخدمة المصرفية في القطاع المصرفي الكويتي.

وـ بالنسبة لنسبة القروض غير العاملة:

فقد انخفضت من 10.3% في عام 1998 إلى 2.8% في عام 2015، مما يؤكد على زيادة كفاءة القطاع المصرفي في الكويت والذى انعكس في تراجع نسبة القروض غير العاملة، وينعكس ذلك في زيادة معدل أرباح هذه البنوك.

التوصيات:

توصى الدراسة بخفض قيمة المدخرات وخفض نسبة البطالة وخفض معدل التضخم وزيادة الاستثمار الأجنبي مما يؤدي إلى انخفاض في كل من صافي الميزانية والإنفاق العام وزيادة في الإيراد العام.

المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية

1. البنك المركزي الكويتي، تقرير الاستقرار المالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014، مكتب الاستقرار المالي، الصفا، ، الكويت ، 2015 ، ص 38
2. الملخص الرئيسي لتجربة السياسة النقدية في الكويت منذ منتصف الثمانينات وحتى الوقت الحاضر، الجمعية الاقتصادية الكويتية، 1990 ، ص ص 9 ، 19 .

- .3 تجربة السياسة النقدية في الكويت وتوجهاتها خلال التسعينات في ضوء التوصيات الرئيسية للتقرير الاقتصادي المشترك، الجمعية الاقتصادية الكويتية، 1990، ص 140
- .4 البنك المركزي الكويتي، التقرير الاقتصادي.
- .5 التقرير العربي، الاقتصاد الموحد.
- .6 دولة الكويت ، وزارة التخطيط، تقارير الوزارة عن النشاط المالي للبنوك.
- .7 دولة الكويت، خطة التنمية 2010 – 2014 مقترح الإطار العام للخطة.
- .8 صندوق النقد الدولي : تقرير الاستقرار المالي العالمي، المخاطرة والسيولة وصيغة الظل، كبح التجاوزات وتشجيع النمو، أكتوبر 2014 ، ص.1.
- .9 منير إبراهيم هندي، اساسيات وتحليل الأوراق المالية، الطبعة الأولى، منشأة المعارف، الإسكندرية 2006، ص ١٢٤ .

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

1. **Badlyah Abdul Ghani**, *Globalization of sucks - where does Malaysia fit in*, The 15th Malaysian Capital Market Summit, Prince Hotel, December 9, 2010, Kuala Lumpur.
2. There-regulatory-convergence-eu.
3. **Bassem Kamar and Samy Ben Naceur**: GCC Monetary Union and the Degree of Macroeconomic Policy Coordination, IMF Working Paper WP/07/249. IMF Institute, October 2007, P.8.
4. **Raphael Espinoza and Ananthakrishnan Prasad**: Monetary Policy Transmission in the GCC Countries, IMF Working Paper, Middle East and Central Asia , International Monetary Fund WP/12/132, Department May 2012,p.6
5. **Yusnidah Ibrahim, Mohd Sabri Minai**, Islamic bonds and the wealth effects: evidence from malaysian, investment management and financial innovations, volume 6, issue 1, 2009.

ECONOMIC ANALYSIS OF THE PERFORMANCE OF THE BANKING SECTOR IN THE STATE OF KUWAIT

Lamia M. A. Elearifan; I. Y. Ismail and A. M. Abu Al-Roos
Department of Agricultural Economics, Faculty of Technology and Development, Zagazig University, Egypt.

ABSTRACT

The research consists of two main parts, represented in the development of the performance of the banking sector in Kuwait and the analysis of

this performance during the period from 1990 - 2015. On the one hand, and the impact of the main variables, which are represented in inflation, unemployment, interest rate and others, and their impact on savings, investment and the money supply. Represented in the banking sector, where shareholders' rights, government and private sector loans, assets with banks and deposits, which showed an increase in each of them, increased assets from about 146.0 billion dollars in 2008 to 187 billion dollars in 2014, and deposits increased from about 90 billion dollars to 127 billion dollars during The same period showed an increase in both private sector loans, shareholders' equity and a decline in government loans It increased from about \$7.4 billion in 2008 to about \$5.4 billion in 2014.

It showed a decline in financial indicators during that period for loans and advances for assets, private sector loans for assets, and private sector loans for private sector deposits, while shareholders' equity increased from 11% to 14%. As for credit facilities, they amounted to about 29.50 billion dinars in 2014, with an increase of 2.2 billion dinars for the year 2013.

As for the analysis of the performance of the banking sector, it was found that the value of shares traded on the stock exchange increased from 2.6 billion dollars in 1993 to about 40.3 billion dollars in 2013, with a decline in both deposit rates and the interest rate on loans, with an increase in net cash credit from 20.8 billion dollars in 1990 to about \$51.4 billion in 2015 and an increase in the size of the money supply from \$35.4 billion in 1990 to about \$113.3 billion in 2015, an increase in the value of savings, an increase in the unemployment rate, an increase in the inflation rate and an increase in foreign investment, which led to an increase in both the net budget and an increase in spending year and general revenue, and the study recommends working to reduce it.

Key words: Economic Analysis, Performance Of The Banking Sector, State Of Kuwait.

